

Distr.: General
13 September 2012
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان
الدورة الحادية والعشرون
البند ٦ من جدول الأعمال
الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل*

البرازيل

إضافة

آراء بشأن الاستنتاجات و/أو التوصيات، والالتزامات الطوعية،
والردود المقدمة من الدولة موضوع الاستعراض

* لم تحرر هذه الوثيقة رسمياً قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية في الأمم المتحدة.

١- شاركت دولة البرازيل في الدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل بطريقة شفافة وبناءة وشاملة، مؤكدة دعمها الثابت للنظام الدولي لحقوق الإنسان. وترى البرازيل أن فعالية الاستعراض الدوري الشامل ومصداقيته تتوقفان، من جهة، على قدرة الدول على تقديم توصيات بناءة تتلاءم وواقع البلد موضوع الاستعراض، ومن جهة أخرى، على التزام الدول موضوع الاستعراض بالتقييم النقدي، وقبول الاقتراحات وتنفيذها حسب الاقتضاء، على أساس الاعتراف بأن البلدان كافة، دون استثناء، تواجه تحديات لا بد من التغلب عليها.

٢- وانطلاقاً من هذا الموقف، اطّلت البرازيل على جميع التعليقات والتوصيات المائة والسبعين المقدمة خلال استعراضها الذي أُجري في ٢٥ أيار/مايو. وفي غضون الشهر التالي، خضعت هذه التوصيات لدراسة متمعنة. ولأن البرازيل تنظر بتقدير إلى تحسن حالة حقوق الإنسان على صعيدها الداخلي وتولي التعاون مع الاستعراض الدوري الشامل أهمية بالغة، فقد بذلت جهوداً كبيرة في تحليل جميع التوصيات المشار إليها أعلاه، من الناحية القانونية والسياسية والمؤسسية. واستدعت هذه المهمة مشاركة ١٥ وزارة^(١) مشاركة مباشرة. وكان هذا النقاش الواسع ضرورياً لإرساء الأسس اللازمة لتنفيذ التوصيات المقبولة بمزيد من الفعالية، في شراكة مع السلطتين التشريعية والقضائية، والمجتمع المدني.

٣- وتعرب البرازيل من خلال هذه الإضافة عن قبول جل التوصيات بالصيغة التي وردت بها (١٥٩ توصية من أصل ١٧٠) بقدر موافقتها على المثل العليا الواردة في هذه التوصيات والتزامها بتنفيذها. وحظي عدد صغير من التوصيات بتأييد جزئي، وهي ١٠ توصيات يخضع مضمونها لقيود مؤسسية؛ ويُوضّح هذا الموقف في التعليقات الواردة في البنود أدناه. وثمة توصية واحدة فقط لم تحظ بتأييد دولة البرازيل لأنها تتعارض مع المبادئ الدستورية والقانونية للنظام القانوني البرازيلي. وفي هذه الحالة أيضاً، تُدرج في هذه الإضافة الأسباب الكامنة وراء عدم تأييد هذه التوصية، وتبين العناصر التي تبرر الموقف المعتمد.

٤- وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أن دولة البرازيل تلقت بارتياح عظيم الاعتراف الدولي بالنتائج الإيجابية التي حققتها السياسات العامة التي انتهجت مؤخراً من أجل إعمال حقوق الإنسان في البلد. ووردت في ما يناهز ثلث التوصيات المقدمة للبرازيل عبارة "مواصلة جهودها"، وأشار في توصيتين إلى "تقاسم الممارسات الجيدة والتقدم المحرز مع البلدان الأخرى"، خاصة فيما يتعلق بتدابير الحد من الفقر والإدماج الاجتماعي.

(١) أمانة حقوق الإنسان التابعة لرئاسة الجمهورية، ووزارة العلاقات الخارجية، وأمانة سياسات المرأة التابعة لرئاسة الجمهورية، وأمانة السياسات المتعلقة بتعزيز المساواة العرقية، والأمانة العامة التابعة لرئاسة الجمهورية، ووزارة التنمية الاجتماعية، ووزارة التنمية الزراعية، ووزارة الصحة، ووزارة العدل، والنائب العام للاتحاد، ووزارة التعليم، ووزارة المناجم والطاقة، ووزارة البيئة، ووزارة الرياضة، ووزارة التنمية الحضرية.

التوصيات العامة المتعلقة بحقوق الإنسان

- ٥- تحظى التوصيات التالية بتأييد البرازيل: ١١٩-٦، ١١٩-٢٥، ١١٩-٢٦، ١١٩-٢٧، ١١٩-٢٨، ١١٩-٣١، ١١٩-٤١، ١١٩-٤٢، ١١٩-١٠٣، ١١٩-١٣٠.
- ٦- وتعرب البرازيل عن تأييد جزئي للتوصية رقم ١١٩-١٢٧، إذ ينص الدستور الاتحادي على حماية الدولة للأسرة باعتبارها أساس المجتمع. وتنتهج البرازيل سياسات عامة ترمي إلى حماية الأسرة وتوفير الظروف الملائمة لتربية الأطفال. بيد أن المؤسسات البرازيلية تعترف بترتيبات أخرى للأسرة تعتبرها جديدة بالحماية أيضاً، كما هو الحال بالنسبة للنساء اللواتي يربين أطفالهن بمفردهن.

التنمية والإدماج الاجتماعي

- ٧- تحظى جميع التوصيات المتعلقة بهذا الموضوع بتأييد البرازيل: ١١٩-٢٩، ١١٩-٣٠، ١١٩-٣٢، ١١٩-٤٩، ١١٩-١٠٦، ١١٩-١٠٧، ١١٩-١١٩، ١١٩-١٣١، ١١٩-١٣٢، ١١٩-١٣٣، ١١٩-١٣٤، ١١٩-١٣٥، ١١٩-١٣٦، ١١٩-١٣٧، ١١٩-١٣٩، ١١٩-١٤١، ١١٩-١٤٢، ١١٩-١٤٣، ١١٩-١٤٤، ١١٩-١٤٥، ١١٩-١٥٠، ١١٩-١٥٤.

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان

- ٨- تحظى جميع التوصيات المتعلقة بهذا الموضوع بتأييد البرازيل: ١١٩-١٦، ١١٩-١٧، ١١٩-١٨، ١١٩-١٩، ١١٩-٢٠، ١١٩-٢١، ١١٩-٢٢، ١١٩-٢٣.

الصكوك الدولية لحقوق الإنسان

- ٩- تحظى التوصيات التالية بتأييد البرازيل: ١١٩-١، ١١٩-٢، ١١٩-٤، ١١٩-٥، ١١٩-٧، ١١٩-٨.

١٠- وتحظى التوصية رقم ١١٩-٣ بتأييد جزئي من البرازيل. فقد صدقت دولة البرازيل على جل المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. وفيما يتعلق بالبروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي وقعت عليه البرازيل، كان التحفظ المشار إليه في التوصية والمنصوص عليه في المادة ٢(١) من البروتوكول أساسياً لتوافق الآراء اللازم للانضمام إلى هذا الصك.

١١- وتعرب البرازيل عن تأييد التوصية رقم ١١٩-٩ جزئياً. فدولة البرازيل تولي أهمية بالغة لتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما يتبين من التأكيد الشديد على أعمال السياسة الخارجية من أجل تعزيز هذه الحقوق وربطها بالتنمية. على أنه يتعين، قبل التصديق على البروتوكول، إجراء نقاشات شاملة بين مختلف الهيئات والمجالس الوطنية المسؤولة عن مناقشة صياغة ورصد السياسات العامة التي تؤثر على الحقوق الاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، لأنّ التصديق على البروتوكول سينشئ التزامات تترتب عنها آثار يجب أن تدرکها جميع الجهات الفاعلة الرئيسية التابعة للدولة أو غير التابعة للدولة.

١٢- وتحظى التوصية رقم ١١٩-١٠ بتأييد حزبي من البرازيل. ففيما يتعلق باتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٩، أنشأت وزارة العمل في عام ٢٠١٢ لجنة ثلاثية معنية بالعمل في الخدمة المتزلية^(٢) ومسؤولة عن دراسة الاتفاقية وتقديم آراء استشارية عن مضمونها وإحالتها إلى الكونغرس. وبشأن الموضوع ذاته، ينبغي إبراز أن الكونغرس يعكف على النظر في التعديل الدستوري المقترح رقم ٤٧٨ لعام ٢٠١٠، الذي يوسع نطاق حقوق العاملين في الخدمة المتزلية. وفيما يتعلق بالاتفاقية رقم ٨٧، تعترف البرازيل بالحق في الحرية في تكوين الجمعيات المهنية أو النقابات، وفقاً للمادة ٨ من الدستور الاتحادي ومراعاة لمبدأ وحدة النقابات المنصوص عليه في البند الثاني من المادة ٨.

المدافعون عن حقوق الإنسان

١٣- تحظى التوصيات التالية بتأييد من البرازيل: ١١٩-٨٠، ١١٩-٨١، ١١٩-٨٢، ١١٩-٨٣، ١١٩-٨٤، ١١٩-٨٥، ١١٩-٨٦، ١١٩-٨٧، ١١٩-٨٨، ١١٩-٨٩.

١٤- وتؤيد البرازيل التوصية رقم ١١٩-٧٩ جزئياً. ففي عام ٢٠٠٤، عدّل الدستور الاتحادي حتى يتسنى للنائب العام للجمهورية أن يطلب إلى المحكمة الاتحادية العليا إحالة القضايا المنطوية على انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان إلى اختصاص القضاء الاتحادي، وذلك في أية مرحلة من مراحل التحقيق أو الإجراءات القضائية (المادة ١٠٩، الفقرة ٥ من الدستور الاتحادي).

نظام الأمن العام والعدالة والسجون

١٥- تحظى التوصيات التالية بتأييد البرازيل: ١١٩-١١، ١١٩-١٣، ١١٩-١٤، ١١٩-١٥، ١١٩-٥٩، ١١٩-٦١، ١١٩-٦٣، ١١٩-٦٤، ١١٩-٦٥، ١١٩-٦٦، ١١٩-٦٧، ١١٩-٦٨، ١١٩-٦٩، ١١٩-٧٠، ١١٩-٧١، ١١٩-٧٢، ١١٩-٧٣، ١١٩-٧٤، ١١٩-٧٥، ١١٩-٧٦، ١١٩-٧٧، ١١٩-٧٨، ١١٩-١١٠، ١١٩-١١١، ١١٩-١١٢، ١١٩-١١٣، ١١٩-١١٤، ١١٩-١١٥، ١١٩-١١٦، ١١٩-١١٧، ١١٩-١١٨، ١١٩-١٢٠، ١١٩-١٢١، ١١٩-١٢٢، ١١٩-١٢٣.

(٢) تتألف اللجنة الثلاثية المعنية بالعمل في الخدمة المتزلية من ممثلي الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية، وأمانة سياسات المرأة، وأمانة السياسات المتعلقة بتعزيز المساواة العرقية، ووزارة العمل والتوظيف، ووزارة الرفاه الاجتماعي، ووزارة العلاقات الخارجية، وكذلك ممثلي اتحادات أرباب العمل ونقابات العمال.

١٦- وتؤيد البرازيل التوصية رقم ١١٩-١٢ جزئياً، إذ صاغ الجهاز التنفيذي مشروع قانون يناقش حالياً في الكونغرس، من شأنه ضمان استقلالية أعضاء الآلية الوطنية المعنية بمنع ومكافحة التعذيب، وفقاً للبرتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب الذي أُدرج ضمن القانون البرازيلي بمقتضى المرسوم رقم ٦٠٨٥/٠٧ في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

١٧- وبناء على الحكم الدستوري المتعلق بوجود قوات الشرطة المدنية والعسكرية، لا يمكن أن تحظى التوصية رقم ٦٠ بتأييد البرازيل. فقوات الشرطة المدنية تتولى مهام الشرطة القضائية وتحقق في الجرائم الجنائية، باستثناء الجرائم العسكرية. أمّا قوات الشرطة العسكرية، فتضطلع بحفظ الأمن من خلال وجودها الظاهر وبالحفاظ على النظام العام (المادة ١٤٤)، الفقرتان ٥ و ٦ من الدستور الاتحادي). وتجدر الإشارة إلى أن البرازيل قد اعتمدت تدابير من أجل مراقبة أعمال المسؤولين عن السلامة العامة، لا سيما من خلال مكتب أمين المظالم ومكتب الشؤون الداخلية، وكذلك من خلال إتاحة تدريب دائم للموظفين في مجال حقوق الإنسان والتشجيع على اتباع أساليب أخرى في استخدام القوة.

١٨- وتعرب البرازيل عن تأييد جزئي للتوصية رقم ١١٩-٦٢. فالحكومة تنتهج سياسات للحد من العنف ترمي إلى استتباب الأمن بين السكان، ومنها سياسة "من أجل البرازيل أكثر أمناً" ("Brasil Mais Seguro")، و"من الممكن القضاء على مخدر الكراك" ("Crack, é possível vencer"). ويتوقف توسيع نطاق أي إجراء يُتخذ، مثل إجراءات وحدات شرطة إحلال الأمن، ليشمل الولايات الاتحادية الأخرى على الخصائص المحددة لكل موقع ومدى قبول كل كيان اتحادي لهذا الإجراء، بمقتضى الميثاق الاتحادي المكرس في الدستور الاتحادي. وينبغي أيضاً الإشارة إلى أن الحكومة البرازيلية تشجع الولايات الأخرى في الاتحاد على الاقتداء بنموذج الشرطة عن قرب، المدمج في برنامج وحدات شرطة إحلال الأمن في ولاية ريو دي جانيرو وتنفيذه في إطار السياسية الوطنية للسلامة العامة.

تعزيز المساواة

١٩- تحظى التوصيات التالية بتأييد البرازيل: ١١٩-٣٤، ١١٩-٣٥، ١١٩-٣٦، ١١٩-٣٧، ١١٩-٣٨، ١١٩-٣٩، ١١٩-٤٠، ١١٩-٤٣، ١١٩-٤٤، ١١٩-٤٥، ١١٩-٤٦، ١١٩-٤٧، ١١٩-٤٨، ١١٩-٥٠، ١١٩-٥١، ١١٩-٥٢، ١١٩-٥٣، ١١٩-٥٤، ١١٩-٥٥، ١١٩-٩٠، ١١٩-٩١، ١١٩-٩٢، ١١٩-٩٣، ١١٩-٩٤، ١١٩-٩٥، ١١٩-٩٦، ١١٩-٩٧، ١١٩-١٣٨، ١١٩-١٤٠، ١١٩-١٦٢.

٢٠- وتؤيد البرازيل التوصية رقم ١١٩-٢٤ جزئياً، إذ تعترف البرازيل قانونياً بالقران المدني بين شخصين من نفس الجنس، نتيجة لقرار صادر عن المحكمة الاتحادية العليا.

حقوق الشعوب الأصلية

٢١- تحظى جميع التوصيات المتعلقة بهذا الموضوع بتأييد البرازيل: ١١٩-١٦٣، ١١٩-١٦٤، ١١٩-١٦٥، ١١٩-١٦٦، ١١٩-١٦٧، ١١٩-١٦٨، ١١٩-١٦٩.

٢٢- وفيما يتعلق بالتوصية رقم ١١٩-١٦٧، ينص الدستور الاتحادي على ضرورة الإصغاء إلى مجتمعات الشعوب الأصلية وعلى أن يصدر ترخيصاً باستغلال الموارد المائية والبحث عن الموارد المعدنية الموجودة في أراضي هذه الشعوب واستخراجها. وعلاوة على ذلك، تنص اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩، التي أدخلت في تشريعات البرازيل في عام ٢٠٠٤، على التشاور المسبق مع الشعوب الأصلية. وبالتالي فإن دولة البرازيل تتصرف بالفعل وفقاً لهذه التوصية.

الهجرة والتماس اللجوء والاتجار بالبشر

٢٣- تؤيد البرازيل جميع التوصيات المتعلقة بهذا المسألة: ١١٩-٩٨، ١١٩-٩٩، ١١٩-١٠٠، ١١٩-١٠١، ١١٩-١٠٢، ١١٩-١٧٠.

الأطفال والمراهقون

٢٤- تؤيد البرازيل جميع التوصيات المتعلقة بهذا الشأن: ١١٩-٣٣، ١١٩-١٠٤، ١١٩-١٠٥، ١١٩-١٠٨، ١١٩-١٠٩، ١١٩-١٢٨، ١١٩-١٢٩.

أهم الأعمال والأحداث

٢٥- تحظى جميع التوصيات ذات الصلة بالموضوع بتأييد البرازيل: ١١٩-٥٦، ١١٩-٥٧، ١١٩-٥٨.

الحق في التذكر وفي معرفة الحقيقة

٢٦- تحظى جميع التوصيات ذات الصلة بالموضوع بتأييد البرازيل: ١١٩-١٢٤، ١١٩-١٢٥، ١١٩-١٢٦.

التعليم والصحة والأمن الغذائي والبيئة

٢٧- تحظى التوصيات التالية بتأييد البرازيل: ١١٩-١٤٦، ١١٩-١٤٧، ١١٩-١٤٨، ١١٩-١٥١، ١١٩-١٥٢، ١١٩-١٥٣، ١١٩-١٥٥، ١١٩-١٥٧، ١١٩-١٥٨، ١١٩-١٥٩، ١١٩-١٦٠، ١١٩-١٦١.

٢٨- وتؤيد البرازيل جزئياً التوصية رقم ١١٩-١٤٩. فالدولة البرازيلية تتيح الوصول إلى الخدمات الصحية في حالات إنهاء الحمل المسموح بها بموجب التشريع وبقرار من المحكمة العليا.

٢٩- وتؤيد البرازيل جزئياً التوصية رقم ١١٩-١٥٦ انطلاقاً من إدراكها بأن الدستور الاتحادي والقانون الاتحادي رقم ٩٣٩٤ لعام ٢٠٠٦ ينصان كلاهما، على التعليم الديني على أساس التسجيل الاختياري في مدارس التعليم الابتدائي العامة، ويكفلان في الوقت نفسه احترام التنوع الثقافي والديني ويمنعان التبشير بجميع أشكاله. وبالتالي، لا ينطوي التعليم الديني في البرازيل على تلقين المعتقدات الطائفية أو المذهبية، توافقاً مع الطبيعة العلمانية للدولة.
